لحقت بالمجتمع الاميركي . فدخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية أدى الى ازدهار اقتصادها الى أقصى حد ؛ « فخمس سنوات من الحرب في أوروبا وآسيا كانت أشد فعالية من سائر التدابير الاقتصادية والمالية التي أوصت بها سياسة « العهد الجديد» ، بين عامي ١٩٣٢ ـ و١٩٣٩ » ، فازدادت الصادرات ثلاثة أضعاف ، وازدادت الواردات بنسبة ٥٠ ٪ بعد دخول الولايات المتحدة الحرب ، كما يبين الجدول التالي : (١٠) .

معدل السنوات	الصادرات	الواردات	الفائض
١٩٣٦ ـ ١٩٤٠	٣,٢٢٠	٢٤٨٢	٧٣٨
١٩٤١ ـ ١٩٤٥	١٠,٠٥١	٣٥١٤	٦٥٣٧

وقد وافق الكونغرس الاميركي ، في الفترة نفسها ، على « قانون الاعارة والتأجير » الذي دخل حيز التنفيذ في آذار ١٩٤١ . وكان هذا القانون يسمح بارسال اعتدة عسكرية للحلفاء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار ، مما أعطى دفعاً جديدا للصناعات الحربية ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

السنة	مجموع الميزانية	الدفاع (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية
١٩٣٠	٣,٣٢٠	٧٣٤	٢٢,١
١٩٤٠	٩,٠٥٥	١,٤٩٨	١٦,٥
١٩٤٥	٩٨,٣٠٣	٨١,٢٧٧	٨٢,٧

جـ ـ المرحلة الثالثة : بدأت مع الحرب العالمية الثانية وامتدت حتى شملت الحرب الفيتنامية (بشكل تقريبي : من أواخر الثلاثينات الى أوائل السبعينات) . واشتدت في هذه الفترة ردود فعل السياسيين الاميركيين ضد أساليب « العهد الجديد » ، الذين قرروا ان الاسلوب الافضل لتأسيس نظام عالمي جديد ، بعد الحرب العالمية الثانية ، هو الدمج بين القوة العسكرية الاميركية المتفوقة والإمكانيات الاقتصادية الاميركية الضخمة ، لكي تتمكن الولايات المتحدة من مواجهة القوة السوفياتية .

ورأى الرئيس هاري ترومان ، في ذلك الحين ، إن الالتزامات العسكرية لـ« مبدأ ترومان » (Truman Doctrine) ، والالتزامات الاقتصادية لـ « مخطط مارشال » (The Marshall Plan) وجهان لعملة واحدة (١٢) .

وقد شهدت هذه الفترة نموا وازدهارا إقتصاديين واسعي النطاق ، خاصة في قطاع « الرأسمال المالي » (Finance Capital) (المتمركز أساساً في قطاع البنوك) والشركات المتعددة الجنسية (Multinationals) ، كما سنبين فيما بعد . ولكن بغض النظر عن ضرورة التوازن بين القوة العسكرية والإقتصادية على الصعيد النظري ، فان الواقع قد أثبت ان